التصرف الذي كان الى حد كبير نسخة طبق الاصل عن نمط التصرف الاسرائيلي في الامم المتحدة .

حسم الموقف من النظام الاردني

جاء مقتل وصفي التل يحسم قضية الوساطة ويشير الى ان الشعب الفلسطيني لا يقبل بهذه الذبذبة في تحديد نوعية النظام الاردني . كان مقتل وصفي التل على الساحة الاردنية ، بمثابة عودة معركة الكرامة بالنسبة لوجود اسرائيل . اشرنا بنوع من التفصيل لقضية الوساطة لانها كانت الحلقة الاخيرة ، قبل قرار الحسم من قبل المقاومة الفلسطينية باسقاط النظام الاردني ذهنيا داخل اطاراتها كشرط مسبق لاسقاط النظام الاردني عمليا . ان هذا التطور في مواجهة النظام الاردني ، وفي اعتبار اسقاط النظام الاردني شرطا اساسيا من اجل تمكين المقاومة من متابعة نشاطها على الساحة الاردنية، احتل مكانة سياسية هامة ظهرت في مقررات المؤتمر الشعبي الفلسطيني والمجلس الوطني في ٦ نيسان ١٩٧٢ . ماذا تعني قضية اسقاط النظام الاردني ؟ هل تعني ان المقاومة الفلسطينية اخذت على عاتقها القيام بعمليات تصحيحية داخل الانظمة العربية ، بمعنى ان تتحمل مسؤوليات خارج اطار مسؤولياتها المباشرة في تنظيم وتعبئة وتثوير الشعب الفلسطيني ؟ ان الاجابة على هذا السؤال المشروع والذي يتردد على السنة الكثيرين دون ان يكون بصوت عال ضرورية ، نظرا لما ينطوي عليه هذا الشعار من اهمية استراتيجية مستقبلية بالنسبة للعمل الفلسطيني الثوري وبالنسبة للمجهودات الساعية للمشاركة العربية الفلسطينية . الاجابة تكمن فيما اذا اعتبرنا ان النظام الاردني ، هو بالفعل خارج اي مستوى من مستويات الارادة العربية ، اي انه لا يشكل جزءا او قطاعا من اية ارادة عربية ، بل انه يشكل جزءا من الارادة الاسرائيلية الامبريالية في المنطقة . واذا كان هناك من تردد في هذا الموضوع ، فقد جاء مشروع الملك حسين الذي تقدم به في ١٦ آذار ١٩٧٢ دليلا ثبوتيا على ذلك تماما مثلما كان تشومبي في كاتنغا ، جزءا من ارادة الاستعمار والمؤسسات الاستثمارية الاجنبية في الكونغو . اذا لم نحسم في هذا الموضوع حسما نهائيا ، فان كل المواقف ، مهما كانت عنيفة في الفاظها ، تبقى ناقصة من حيث انها تربك مستوى العلاقات العربية الفلسطينية ومستوى العلاقات الفلسطينية الاردنية . لذلك حتى ولو كان هناك خطأ في التفاصيل ، من حيث هذا الحسم بأن السلطة الهاشمية هي اداة من ادوات المحور الامبريالي ــ الصهيوني ، فان القناعة الجماعية لا تخطيء في التوجه . ان تسلسل العمليات القمعية التي قامت بها السلطة الهاشمية ، والسلوك الذي انتهجته ، مهما كانت دوافع الملك حسين من وراء مثل هذا القمع او مثل هذا السلوك ، ومهما كان باستطاعة المخابرات الامريكية المركزية، وأجهزة المخابرات والحرب النفسية الصهيونية، اخضاع قطاعات واسعة في الاردن الى عملية غسل دماغ سياسي ، توحي بأن الملك حسين انما ينطلق في سلوكه وسياساته من رغبة في المحافظة على عرشه فقط دون ان يكون حلقة من التآمر الصهيوني الامريكي على المنطقة ، ورغم انني من غير المقتنعين بالجوانب الذاتية لدوافع الملك حسين ، الا اننا لو سلمنا بأن هذه الدوافع هي ذاتية في الاصل ، فان هذا لا يحرفنا عن التقدير العلمي والموضوعي والتاريخي ومؤداه بان هذا السلوك انما هو تعبير عن ارادة اسرائيل في المنطقة . اذا لا بد من ازاحة السلطة الاردنية من كل حسابات العلاقات القومية المقبلة في المراحل القادمة .

صحيح ان وحدة التقييم ووحدة الموقف جاءتا نتيجة التجربة والخطأ ، وان المراحل السابقة ادت بكثير من الضحايا وان ترسبات التقييمات الخاطئة في مضمونها او في موقفها ، جاءت تربك حركة المقاومة ، وتربك العلاقات العربية الفلسطينية ، وتحول دون فرص انضاج وحدة الجماهير العربية حول المقاومة ، ومعها . الا ان الاسابيع